

الكهرباء تدرس سيناريوهات الفترة القادمة لضمان زيادة ١٥٠٠ ميغا بقية الفلي مليار يورو

وزير الكهرباء لـ«الاقتصادية»: التقنين مرتبط بقدرة نقل الوقود لا بقدرة التوليد



اسطوانة واحدة بغض النظر عن الثمن وبالتالي فإن العودة للتقنين بهذه الظروف تعني انه لا مجال للحصول على التدفئة وهنا بيت القصيد...

السوريون تعودوا انهم عند الشدائد يثبتون ويكابرون على انفسهم بدليل انه رغم ان برنامج التقنين الحالي الذي تاخر الإعلان عنه لاسباب فنية هو الاصعب والاقسى إلا ان مختلف السوريين قبلوا الواقع بصمت مطبق وبالتالي فإننا نتساءل: الاتعود الظروف التي نمر بها حالياً لاسباب حاضرة قبل الهجمات والاستهدافات للمنظومة الكهربائية؟

وهل تكمن المشكلة بمنظومة التوليد نفسها؟ وهل سنبقى عرضة للتقنين المستمر لاسباب مبررة وغير مبررة؟ وإلى متى سيستمر برنامج التقنين الحالي؟ للإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بإعداد هذا الملف:

لعلها المرة الأولى التي تعلن فيها وزارة الكهرباء عن عودتها لتطبيق برامج التقنين بكبرياء ودون خجل على خلاف المرات الكثيرة السابقة على اعتبار انها المرة الأولى التي تضطر فيها لتطبيق برامج التقنين لظروف خارجة عن إرادتها فعلاً ونركز هنا على كلمة (فعلاً) فكلنا نسمع عن الاستهداف المتكرر لخطوط نقل النفط بين المحافظات ومحطات التوليد ونتمنى ان تكون لآخر الاخبار المزعجة لاستهداف منظومة التوليد خبر خطف عدد من المهندسين من إحدى المحطات بحمص من جنسيات مختلفة.

المهم إننا عدنا للتقنين من جديد ولكن هذه المرة في ظرف صعب ولا اعتقد ان السوريين قد مروا بظرف اصعب منه ، فالشتاء يطل ببرودته القارصة ومادة المازوت غير متوافرة بسهولة وايضا جرات الغاز حيث اصبحنا بحاجة للتوسط لدى عدد من الجهات واصحاب محال الغاز والموزعين للحصول على

مع التذكير انه تم إحداث المجلس الاستشاري لقطاع الكهرباء بمشاركة مجموعة من المختصين بمجال الكهرباء والطاقة من جامعة دمشق وهيئة تخطيط الدولة وممثلين لوزارات اخرى معنية بالطاقة ، إضافة إلى المعنيين بوزارة الكهرباء حيث سيقوم هذا المجلس بدراسة كل الخطط لوضع إستراتيجية قطاع الكهرباء بشكل كامل للسنوات القادمة حيث ستصبح هذه الإستراتيجية وبعد موافقة الحكومة عليها منهج عمل لقطاع الكهرباء بغض النظر عن الأشخاص الموجودين.

وأعدت خطة للتدريب الإداري لكل العاملين في وزارة الكهرباء ، وخاصة هؤلاء الذين هم في تماس مع المواطن مثل المؤشرين وقاطعي التيار والجباة وعمال الطوارئ وهناك تعليمات تنفيذية لهذا الموضوع لهما ان دوام عمال الطوارئ بجميع المكاتب قد أصبح مستمراً ٢٤ ساعة يوميا في جميع المحافظات كما سيخضع هؤلاء العمال لدورات تدريبية للتعامل مع الاعطال الطارئة للفنيين ، إضافة إلى إصدار بطاقات للعاملين وسيتم تطبيق نظام اللباس الموحد وإخضاع موظفي الكهرباء لدورات تدريبية عن كيفية التعامل مع المواطن وتعميم مبدأ النافذة الواحدة ليمتد للاقسام وسنقله من خلال عملية الأتمتة ، واعتقد انه ومع نهاية هذا العام ستبدأ النتائج بالظهور ما سيسهل تعاملات المواطن عبر التخفيف من الروتين.

كما شكلت مجموعات عمل من كوادر الوزارة لتقوم بزيارات للمحافظات والمدن السورية تقوم خلالها بلقاء مواطنين بشكل عشوائي لمعرفة المشاكل والصعوبات التي يعانيها المواطن فيما يتعلق بقطاع الكهرباء وايضا سبر العلاقة بين المواطن والموظف في مجال قطاع الكهرباء.

تذليل العقبات

وزارة الكهرباء وعلى لسان وزيرها المهندس عماد خميس اعتبرت انه بعد صدور قانون الكهرباء ومرسوم إحداث المؤسسة أصبح للاستثمار في قطاع الكهرباء لرض خصبة ولكن لكون التجربة السورية جديدة في هذا المجال ربما نعاني من صعوبة في الإجراءات ، ومهمة وزارة الكهرباء في هذه الفترة ستكون مركزة على تذليل العقبات من خلال الحوار والعلاقة مع الراغبين في الاستثمار بمجال التوليد ، لذلك سيكون هناك تغير هذا العام في قطاع الكهرباء من خلال مشاركة القطاع الخاص بالاستثمار ولن الحديث عن مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار لا يعني ان هناك خصخصة.

وبين انه تم الانتهاء من وضع التعليمات التنفيذية لقانون الكهرباء وهي قيد الإصدار وتم إصدار جميع الوقيات اللازمة لتفعيل هذا القانون بالشكل الأمثل ، وهناك بعض الإجراءات في التعليمات التنفيذية بحاجة لاخذ موافقات رئاسة مجلس الوزراء وبعد اخذ الموافقة ستصدر من وزارة الكهرباء وسيتم الإعلان عنها بالكامل وبذلك نكون قد انتقلنا في قطاع الكهرباء نقلة نوعية بتفعيل قانون الكهرباء وأحداث مؤسسة النقل إلى واقع متميز يسمح بان يكون هذا القطاع الكهربائي قطاعا اقتصاديا خديما بشكل جيد ويسمح ويسهل الاستثمار لكل الفعاليات الاقتصادية.

■ بأسل معلا

وتعتمد الوزارة على المرسوم ٣٥٥ الذي تم بموجبه إحداث المؤسسة العامة لنقل الكهرباء يعتبر خطوة نوعية مهمة وتطويرية لقطاع الكهرباء وإعادة هيكلته ، وإن إحداث مؤسسة نقل الكهرباء وتوليها مهامها بالتوازي مع القانون ٣٢ الذي صدر العام الماضي وضع قطاع الكهرباء السوري في أعلى المستويات من ناحية التركيبة والهيكلية وأصبح يتماشى ويشابه جميع الدول المتطورة ما يسمح بان يصبح قطاعا اقتصاديا خديما من الدرجة الجيدة وسيتبع مؤسسة النقل شبكات وخطوط ومحطات التحويل بنوعيتها محطات التحويل ٤٠٠ كيلو فولت ومحطات تحويل ٢٠٣ كيلو فولت ومحطات التحويل ٦٦٢٠ وكذلك شبكات النقل التي تربط بين هذه المحطات إضافة إلى مراكز التنسيق الأساسية التي تقود هذه الشبكة هذا من الناحية التنظيمية.

كما ان قانون الكهرباء يتماشى مع مرسوم إحداث مؤسسة النقل ويعطي دفعا لنقطتين أساسيتين الأولى: إن القطاع أصبح مرنا وبهيكليته جيدة ، والثانية: أصبح يفسح مجالا للاستثمار في هذا القطاع ومن المهام الأساسية للمؤسسة هو تنظيم العلاقة وشراء الطاقة من جميع الفعاليات الاقتصادية التي لديها استعداد ورغبة في الاستثمار بتوليد الطاقة الكهربائية من القطاع الخاص ويتم من خلال المؤسسة شراء هذه الطاقة من القطاع الخاص في جميع المستويات والاستطاعات من التورنر وبيعها إلى مؤسسة التوزيع. وبالنسبة للعاملين في المؤسسة سيتم بموجب المرسوم نقل المهندسين والاختصاصيين والعاملين من ملاك مؤسستي نقل وتوزيع الكهرباء ومن المتوقع ان يتجاوز عدد العاملين في المؤسسة المحددة ٤٠٠٠ عامل من مختلف الاختصاصات وربما نحتاج إلى ما يقارب ٥٠٠ عامل إضافي كدعم لفرض العمل خلال العام القادم بعد ان تبدأ المؤسسة ببلية عملها وسيتم وضع خطط لتشغيلهم إضافة إلى العدد الموجود بحيث تكون مؤسسة النقل ترتبت بهيكليته جديدة تتناغم مع مؤسستي التوليد والتوزيع.

ثلاث مديريات جديدة

وزير الكهرباء أكد انه على صعيد الإدارة احدثت ثلاث مديريات هيكلية في وزارة الكهرباء ، إحداها تعنى بالاستثمار والثانية بالجهازية في حين تعنى الثالثة بالتعاون الدولي وهي مرتبطة بالتخطيط وصدرت عدة تعليمات لإنهاء موضوع الملاك للنظام الداخلي لجميع المؤسسات والشركات التابعة لوزارة الكهرباء كما تم تفعيل مركز بحوث الطاقة ونقل جميع المعامل الخاصة المتعلقة بالطاقة المتجددة لهذا المركز حتى يكون متفرغا لهذا العمل بشكل كامل سواء على مستوى المشاريع التدريبية او المشاريع الاقتصادية في مجال الطاقات المتجددة ، وشكلت مجموعة عمل لتفعيل قوانين المساحات والمعايير والحفاظ على الطاقة وكود العزل الحراري ، وعلى التوازي من ذلك صدرت عدة تعليمات لإتاحة المجال للمؤسسات التالية لوزارة الكهرباء لتقديم رؤاها وإستراتيجيتها للعمل وفق متطلبات المرحلة القادمة التي وبلاشك تختلف عما سبقها وخاصة مع الأوضاع التي يعيشها العالم وبالتالي طلب من كل مؤسسة ان تضع إستراتيجية جديدة ومن ثم تعرض علينا لمناقشتها

٢٥ مليون طن مكافئ نفطي إضافة إلى كميات الفيول والغاز المذكورة.

السيناريو الثاني

ووفقا للسيناريو الثاني (السيناريو الواسطي) فإن الطلب سينمو بمعدل (٤-٥)٪ سنويا ليصل عام ٢٠٣٠ إلى ١١٦ مليار كيلو واط ساعي واستطاعة مركبة ١٦٤٠٠ ميغا واط وسيتم إنتاج ١٢٨٥ مليار كيلو واط ساعي خلال الفترة بين ٢٠١٥-٢٠٣٠ واستهلاك الكميات نفسها من الغاز والفيول المقدره في السيناريو الاعلى إضافة إلى ضرورة تأمين ١١,٦ مليون طن مكافئ نفطي من حوامل الطاقة الأخرى وتبلغ قيمة الاستثمارات وفق هذا السيناريو ١٦ مليار يورو وقيمة الغاز والفيول ٧٤ مليار يورو وبالتالي سيصبح مجموع ما تحتاجه سورية من استثمارات خلال عشرين عاما ٢٠١١-٢٠٣٠ في مجال توليد ونقل الطاقة الكهربائية ٣٠ مليار يورو وفق السيناريو الاعلى إضافة إلى ما قيمته ٩٤ مليار يورو قيمة الغاز والفيول وفق الاسعار الحالية أو إلى استثمارات بقيمة ٢٠ مليار يورو ، إضافة إلى القيمة نفسها من الغاز والفيول وفقا للسيناريو الواسطي وبالاسعار الحالية نفسها.

يذكر ان خطط المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية للاعوام الخمسة القادمة تتضمن إنتاج ٢٦٠ مليار كيلو واط ساعي من اصل ٢٨٠ مليار كيلو واط ساعي متوقع إنتاجها من كامل مصادر إنتاج الكهرباء ، وتبلغ كمية الوقود الأحفوري (غاز- فيول- مازوت) اللازمة لإنتاج حصة المؤسسة نحو ٥٦,٣ مليون طن مكافئ نفطي ومن الاستهلاك النوعي لعام ٢٠١١ وتتضمن خطة المؤسسة تحسين كفاءة إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق زيادة مساهمة محطات الدورة المركبة وتحسين الأداء وتخفيض الاستهلاك النوعي من الوقود ليصل إلى ٢٠٠ غرام مكافئ نفطي لكل كيلو واط ساعي وبالتالي سيتم تخفيض استهلاك الوقود الأحفوري إلى ٥٢ مليون طن.

التعاقد لإنشاء محطات جديدة

تعود وزارة الكهرباء لتؤكد الإجراءات التي ستخضعها لدعم منظومة التوليد بالفترة القادمة وبدقة بعد تجاوز الظروف الاستثنائية التي تمر بها حالياً حيث إن هناك إجراءات تعد مع شركات لعقود محطات مستقبلية في عدة مناطق في القطر سيتم الإعلان عنها حين الانتهاء من توقيع الاتفاقيات مع البلدان وهناك خمسة مشاريع في مجال التوليد قد تصل إلى ١٥٠٠ ميغا سيتم التعاقد عليها خلال العام الحالي والعام القادم. وبخصوص تعرفه الكهرباء إذا ما طبقت التسعيرة الجديدة لوزارة النفط التي تحاسب بها وزارة الكهرباء فإن الرقم يتراوح بين ١٩٠ و ٢١٠ مليارات ليرة سورية سيكون دعم القطاع الحكومي للكهرباء في هذا المجال ، فتكاليف التشغيل من النفط تقدر يوميا بـ ٧٠ مليون ليرة سورية ثمن وقود وبذلك نحتاج إلى ما يقارب بين ٢٥٠ و ٢٦٠ مليار ليرة سورية ثمن وقود سنوي لمحطات التوليد إضافة إلى المحطات التي تعمل على السدود المائية ، ربما مجموع مبيعات قطاع الكهرباء لا يتجاوز ٥٠ مليار ليرة بعيدا عن الفاقد وبذلك يكون الفارق بين تكلفة الإنتاج والبيع ٢٠٠ مليار وسطيا.

الموقف الحالي للكهرباء

فيما يتعلق بالموقف الحالي للتقنين فقد شهدنا تصريحات وزير الكهرباء حول ما قرره وزارة الكهرباء زيادة ساعات التقنين في جميع المحافظات وذلك بسبب الاعتداءات التي نفذتها مجموعات إرهابية مسلحة على خطوط إمداد الوقود التي تغذي محطات توليد الطاقة الكهربائية ولوضع المهندس عماد خميس وزير الكهرباء ان وقوع هذه الاعتداءات بالتزامن مع ارتفاع نسبة الطلب على الطاقة بنحو ٤٠ بالمئة في بعض المناطق مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي هي الاسباب الرئيسية لانقطاع التيار الكهربائي ، مشيراً إلى سعي الوزارة المتواصل إلى إيجاد حلول سريعة ومعالجات طارئة خلال الفترة القادمة لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية.

الامر مرتبط بالتنسيق مع النفط

وزير الكهرباء قال لـ«الاقتصادية»: إن استمرار برامج التقنين الحالية مرتبط بقدرة وزارة النفط على نقل الغاز والفيول من محطات التوليد والتكرير إلى محطات التوليد حيث أرجع وزير الكهرباء عماد خميس لجوء الحكومة إلى زيادة التقنين في الكهرباء إلى الأعمال التخريبية التي طالت محطات الطاقة الكهربائية ، حيث إن وزارة الكهرباء زادت فترة التقنين للطاقة الكهربائية بسبب نقص كميات الوقود اللازم في محطات توليد الطاقة الكهربائية بسبب اعتداء المجموعات الإرهابية على خط الغاز والسكك الحديدية والصحاري التي تنقل مادة الفيول إلى محطات توليد الطاقة الكهربائية.

لوضح ان عدد ساعات التقنين مرتبط بإمكانية نقل الوقود لا بقدرة التوليد ، كما ان وزارة الكهرباء تعمل حالياً بالتنسيق مع وزارة النفط لتأمين نقل الفيول من المصافي إلى محطات توليد الطاقة ، وكذلك تأمين كميات اكبر من الغاز لتعويض نقص الغاز الذي كان يتم توريده من مصر ، والذي توقف بعد الاعتداءات المتكررة على خط نقل الغاز إلى الأردن.

السيناريو الاول

ويبقى السؤال الأهم يتمثل حول قيام الوزارة باتخاذ إجراءات حقيقية لتفادي اي ظروف طارئة مبررة كانت لم غير مبررة للتعامل مع واقع منظومة التوليد ، وفي هذا الإطار علمت «الاقتصادية» ان وزارة الكهرباء اعتمدت في دراسة اجرتها مؤخراً على سيناريوهين حول تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية لغاية العام ٢٠٣٠ وبموجب السيناريو الاول (السيناريو الاعلى) سينمو الطلب على الكهرباء بمعدل ٦٪ سنويا ليصل عام ٢٠٣٠ إلى ١٤٧ مليار كيلو واط ساعي واستطاعة مركبة ٢١ لاف ميغا واط وبالتالي سيتم إنتاج ١٥٠٠ مليار كيلو واط ساعي بين عامي ٢٠١٥-٢٠٣٠ واستهلاك ما مجموعه ١٣١ مليار متر مكعب (غاز) و ١٠٤ ملايين طن (فيول) إضافة إلى ٢٥ مليون طن مكافئ نفطي من حوامل الطاقة الأخرى ، وتبلغ قيمة الاستثمارات اللازمة في قطاعات التوليد وفق هذا السيناريو ٢٥١٥ مليار يورو في حين تبلغ قيمة الفيول والغاز المستهلكين ٧٤ مليار يورو وبالإسعار السائدة خلال العام ٢٠١٠ مع ضرورة توفير